

القيود المفروضة على القتال  
في البر والبحر والجو

الفصل  
الرابع

---

---



## الفصل الرابع القيود المفروضة على القتال في البر والبحر والجو

يعالج الفقه الدولي هذا الموضوع تحت عنوان أساليب القتال، والواقع أن أساليب القتال وطرقه مسائل فنية لا تهتم الدارس القانوني، وإنما ما يعيننا في الواقع بيان القيود المفروضة على المقاتلين في مجالات القتال الرئيسية الآن، وهي البر والبحر والجو حيث تطورت الجيوش تطوراً بالغاً، وصارت تشكل من وحدات أساسية على أساس التقسيم النوعي للأسلحة، كما أن لكل سلاح طبيعته ومخاطره المختلفة عن السلاح الآخر.

### أولاً - القتال في البر؛

ربما لا تجد قيوداً أخرى تضاف إلى ما سبق أن ذكرناه من ضرورة التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وعدم تعريض الفئة الأخرى للأذى، كذلك نذكر بالتمييز بين أنواع الأسلحة وعدم جواز استخدام المحرم دولياً منها.

وقد أشرنا إلى صعوبة حماية المدنيين في ظل المنازعات الدولية المسلحة حالياً، لذلك بذلت جهود عديدة في سبيل تأكيد هذه الحماية من ملحق جنيف ١٩٧٧ بوضع مجموعة من الأحكام خاصة بالتدابير الوقائية (الفصل الرابع من الملحق). وتعد هذه التدابير تنفيذاً للالتزام العام الذي يخضع له المحاربون ببذل العناية المتواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية» (المادة ٥٧).

وهكذا يجب اتخاذ الاحتياطات التالية من قبل كل قائد يتخذ قراراً بالهجوم:

( أ ) أن يبذل ما فى طاقته عملياً للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أعياناً مدنية وأنها غير مشمولة بعناية خاصة، ولكنها أهدافاً عسكرية .

(ب) أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر فى أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم أو الإضرار بالأعيان المدنية، بصفة عرضية، وحصراً ذلك فى أضيق نطاق .

(ج) أن يمتنع عن اتخاذ أى قرار بشن أى هجوم قد يتوقع منه بصفة عرضية أن يحدث خسائر فى أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم أو الإضرار بالأعيان المدنية أو أن يحدث خلط من هذه الخسائر والأضرار مما يفرض فى تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة، كذلك يجب إلغاء أى هجوم يتوافر فيه هذا الحكم .

( د ) وإذا ما كان من شأن أى هجوم أن يمس السكان المدنيين، فيجب توجيه إنذار مسبق وبوسائل مجدية ما لم تحل الظروف دون ذلك . ولا شك أن هذه العبارة الأخيرة فى صالح القوة المهاجمة أكثر منها فى صالح السكان المدنيين .

#### ثانيا - القيود فى القتال البحرى :

لا يختلف غرض القتال فى البحر عن القتال فى البر، فهو هزيمة العدو، إنما الخلاف بينهما يكمن فى الوسيلة التى يتم بها القتال فى البحر، إذ يكمن فى ممارسة مجموعة من الأعمال تتمثل فى هزيمة أساطيل العدو وتحطيم وسائل النقل التجارى له، وكذلك المنشآت التجارية والعسكرية البحرية، وقطع الاتصالات عن شواطئ العدو، ومنع الشحنات الآتية من المحايدين، وكذلك كل أنواع الإمدادات العسكرية التى تهدف إلى خدمة العمليات العسكرية على البر مثل حماية إنزال الجنود على شاطئ العدو .

## الأهداف التي يجوز ضربها في القتال البحري :

تقضى القواعد العرفية للقانون الدولي بحصر الأهداف التي يجوز ضربها في القتال البحري فيما يلي :

- ١ - السفن التابعة سواء أكانت سفناً عامة أم خاصة .
- ٢ - الأفراد التابعين للعدو مع التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون .
- ٣ - شواطئ العدو .
- ٤ - السفن المحايدة التي تحاول أن تحاصر البحر، حاملة لإمدادات أو مؤدية خدمات غير حيادية للعدو .
- ٥ - بضائع العدو المحمولة بحرًا<sup>(١)</sup> .

المياه الإقليمية للعدو : لا جدال في أن هذه المنطقة هي المجال الطبيعي للقتال في البحر، تماماً كما هو الحال بالنسبة للإقليم الأرضي في القتال البري .  
البحر العالي : نظراً لكونه يمتد بعيداً، فإنه يعطى ميزة كبرى للتحرك فيه . خاصة لأن طبيعته القانونية لا تجعل أحداً يمنع القيام بأي عمل فيه .

## مسرح الحرب البحرية :

ومع ذلك، فقد بذلت جهود كبيرة لتقليل المساحة البحرية التي يمكن ممارسة أعمال القتال فيها من جانب الجمهوريات الأمريكية، وقد صدر عن هذه الدول بالفعل عام ١٩٣٩ ما عرف بإعلان بناما حيث أعلن مؤتمر ضم ممثلين ٢١ دولة أمريكية، عن منطقة أمن Zone de Sécurité تحيط بالشواطئ الأمريكية تمنع فيها تماماً أى أعمال عدائية من جانب أى قوى غير أمريكية، وقد اختلف طول هذه المنطقة حسب شواطئ الجمهوريات المختلفة، وإن كان يتراوح ما بين ٥٠ و ٣٠٠ ميل<sup>(٢)</sup> .

(١) أوبنهايم، القانون الدولي، المرجع السابق ص ٤٥٨ .  
(٢) شارل روسو، القانون الدولي العام، المرجع السابق ص ٣٦٠ .

### المناطق التي لا يجوز ممارسة القتال فيها :

المياه الإقليمية للدول المحايدة: وهذا ما تقرره صراحة المادة الثانية من اتفاقية لاهاي الثالثة المبرمة عام ١٩٠٧ . ومع ذلك فإن احترام هذه القاعدة يتوقف على الاحترام الكامل للحياد من الدولة نفسها .

المناطق الاتفاقية : فدول العالم المختلفة اتفقت على تحييد بعض المناطق في معاهدات دولية مثل قناة السويس وقناة بناما ومضيق ماجيلان .

## قواعد القتال البحري

### حظر وسائل الخديعة :

ويطبق هنا ما سبق أن ذكرناه عن الفرق بين الحيلة والخديعة . وهكذا فمن المحظورات كافة الأعمال التي تتضمن خرقاً للكلمة المعطاة ، صراحة أو ضمناً مثل استخدام العلم الوطني للعدو أو شاراته العسكرية أو زيه الوطني ، وإن كانت هذه المسائل أقل صرامة في الاتباع في القتال البحري<sup>(١)</sup> وهناك تمييز أساسي يحكم المسألة .

( أ ) الملاحه تحت علم مزيف ، ففيما يتعلق بالسفن الحربية ، من المستقر عليه أن إبحارها تحت أعلام مزيفة من الحيل المشروعة في الحرب وهي وسيلة مستخدمة في الحروب المعاصرة .

(ب) وعلى خلاف ذلك فإن ممارسة حقوق الحرب تحت علم مزيف ، مثل ممارسة أعمال القتال أو استخدام حق التفتيش - أمور غير جائزة .

### الحصر البحري :

الحصر البحري Blocis : يعتبر الحصر من أعمال القتال البحري بوجه خاص . وهو إجراء يعلن العدو بمقتضاه حظر الاتصالات سواء بالدخول أو بالخروج ، بين البحر العالى وشواطئ الدولة المعادية ، حظراً مقترناً بجزء هو توقيف وأسر السفن التي تخالفه .

### شرط صحة الحصر :

لا يشترط لصحة الحصر أن يعمل أثناء حالة حرب ، بل أن العمل الدولي يعرف العديد من حالات الحصر في زمن السلم .

(١) روسو ، المرجع السابق ص ٣٦٣ .

ويشترط الفقه لجواز الحصر شرطين : الأول، هو إعلان الدول الأخرى بالحصر، وشرط موضوعي، هو أن يكون الحصر فعلياً.

- الإعلان : وهو شرط مقصود إبلاغ الدول المحايدة بالحصر حتى لاتعرض سفنها للأسر، بدون علم مسبق.

- الفاعلية : وقد ورد النص عليه في إعلان باريس عام ١٨٥٦ . ويقصد بهذا الشرط أن يجرى الحصر وأن يستمر بقوة كافية لمنع الاختراق الفعلي له من جانب العدو<sup>(١)</sup>.

ويقابل الحصر الفعلي، الحصر الوهمي، أو الحصر على الورق، أو الحصر المكتبي، والذي لا يكون منتجاً بالمرّة.

### آثار الحصر :

- ١ - يتمثل الأثر المباشر للحصر في منع كل اتصال مع المكان المحاصر.
- ٢ - يعتبر كل من خرق الحصر من السفن المحايدة التي تحاول تجاوز المنع، مرتكباً لجريمة دولية.
- ٣ - ويترب على ذلك معاقبة من خرق الحصر بالجزاءات المناسبة، ويجوز ذلك أسر السفينة المخالفة، سواء قبل أن تخترق السفينة خطوط الحصر «حق المنع»، أو أثناء العودة الخاصة بها (حق التتبع).

### غنائم الحرب البحرية :

على خلاف القواعد التي تقضى باحترام أموال العدو في القتال البري، نجد أن العرف الدولي يسير على غير ذلك بالنسبة للقتال البحري، إذ من الجائز اغتنام

(١) "Les blocus, pour être obligatoires, doivent être effectifs, C'est à dire maintenus par une ( ) force suffisante pour interdire réellement l' accès du littoral de l'ennemi".

أموال العدو. على أن الوسيلة الوحيدة لكسر مقاومته، هو تجريدته من وسائل مواصلاته البحرية. تلك الوسائل التي لا يمكن لدولة أن تعيش بدونها<sup>(١)</sup>.

### نطاق تطبيق الاغتنام :

ينظم القانون الدولي حق الاغتنام، فيضع شروط لجوازه من حيث الزمان والمكان والسفن التي يمكن أن يقع عليها.

### شروط الزمان :

متى يبدأ حق الاغتنام ومتى ينتهي؟ كان العرف القديم يقضى بإمكان ممارسة حق الاغتنام على السفن التجارية المملوكة للعدو منذ لحظة قيام الحرب.

وقد حاولت الدول أن تخفف من وطأة هذه القاعدة بأن جعلت بداية الممارسة الفعلية لهذا الحق، بعد مهلة تحددها الدولة، يجب أن تمضي قبل القيام به. وقد قننت هذا المبدأ اتفاقية لاهاي المبرمة عام ١٩٠٧، وإن ظل بدون تطبيق يذكر خلال الحربين العالميتين، بسبب كونه يتصل برخصة بسيطة، وليس بالتزام قانوني جامد، ومما جعل العديد من الدول تحفظ على حكمه كما أن إنجلترا ألغت الاتفاقية التي تضمنته في عام ١٩٢٥.

وقد ثار خلاف في الفقه حول مدى إمكان ممارسة هذا الحق في فترة الهدنة، والرأي الراجح يتجه إلى أنه يوقف أثناء الهدنة.

### شروط المكان<sup>(١)</sup> :

يمكن أن يمارس حق الغنيمة من الأماكن الآتية :

(١) تعارض الولايات المتحدة الأمريكية حق الغنيمة، ومع ذلك فمن غير المعروف موقف هذه الدولة في العصور الحديثة أمام ظاهرة الحرب الشاملة. راجع روسو، القانون الدولي، المرجع السابق ص ٣٦٩.

(٢) راجع في التفاصيل :

P, reuter, Etude de la règle "totue prise doit être gige" thèse Nancey, P, 933, R. Jambu, La Turisoudance des Prises maritmes et le droit international Privé. thèse 1947, Verzjl. La droit des prises de la grande guerre. Leyden 1924. P, 210.

- (أ) فى البحر، ويمارس هنا عن طريق القوى البحرية للمقاتلين .  
(ب) فى الموانئ، وتتم ممارسته هنا عن طريق السلطات البحرية .

### السفن التى تخضع لممارسة حق الغنيمة :

ينطبق حق الغنيمة على السفن ، حيث لا يمكن أن يتم بالنسبة لسفن معدة للملاحة . وعلى ذلك يمارس حق الغنيمة بالنسبة للسفن الخاصة ، مهما كانت طبيعتها ، ومهما كان مالكها ، ويدخل فى ذلك اليخوت ، وسفن التزهة ، ويستثنى من ذلك السفن الحربية وسفن الدولة العامة .

ويشترط ألا تكون السفن الخاصة المعادية غير مستناه من حق الأسر بواسطة نص اتفاقى . فنجد مثلا الاتفاقية الحادية عشرة من اتفاقيات لاهاي المبرمة عام ١٩٠٧ قد نصت على حصانة مراكب الصيد الشاطئية ، أو تلك التى تخصص لخدمة الملاحة الساحلية البسيطة ، وكذلك الحال بالنسبة للسفن الخاصة بالبعثات الدينية التبشيرية ، أو العلمية أو الصحية أو الخيرية .

وتحدد الصفة المعادية للسفينة عن طريق العلم الذى تحمله .

### السلع التى تخضع لحق الغنيمة :

تخضع لحق الغنيمة البضائع التى توجد على ظهر السفن المعادية ، سواء أكانت بضائع مملوكة للأفراد التابعين للدول أم للدولة نفسها ملكية عامة ، وتوجد قرينة - تقبل إثبات العكس - على أن كل البضائع الموجودة على ظهر سفينة معادية ، مملوكة للعدو .

وتحدد صفة العداة أو الحياد بالنسبة للبضائع الموجودة على ظهر سفينة معينة ، على أساس صفة العداة أو الحياد بالنسبة لمالكها .

### طريقة تطبيق حق الغنيمة :

إن تطبيق قانون الغنيمة يحتاج إلى دراسة ثلاث عمليات مختلفة : أسر السفينة ، أو الاستيلاء على البضائع ، الزيارة ، والحكم في الغنيمة .  
الأسر :

من المستقر عليه أن الأمر يتعلق هنا بالغنم أو بالأخذ ، وليس بتحطيم السفينة التي يقابلها المقاتلون في البحر .

ومع ذلك ، فلقد أعطى تصريح لندن الصادر في عام ١٩٠٩ للأطراف الحق في تدمير الغنائم في حالة استثنائية هي عندما تكون قيادة الغنيمة فيها ، في ميناء المحارب في طريق الزيارة من شأنه أن يهدد بالفشل نجاح العمليات التي تكون السفينة الأسيرة قائمة بها .

ويشترط لصحة ذلك أن يؤمن طاقم السفينة المأسورة والمسافرين عليها ، وأوراقها ، أو أن ينقلوا إلى السفينة الأسيرة .

### الزيارة :

منذ عام ١٩١٤ ، نادرا ما تحدث زيارة للسفن التجارية في البحر بسبب الخطر الذي قد ينتج عن الهجوم من الغواصات أو الجو . وتقطر السفينة تحت قيادة السفينة الأسيرة تجاه ميناء الرقابة الذي تجرى فيه الزيارة .

وقد صدر في فرنسا دكرتو في عام ١٩٣٩ ، يمنح الاختصاص لمجلس الغنائم للنظر في تعويض السفينة عن أي قطر أو زيارة خاطئة أولا مبرر لها ، توقع من جانب المحايدين .

### الحكم في الغنيمة :

من المبادئ الرئيسية لنظام الغنائم ، أن يقوم القضاء في الدولة التابع لها السفينة الأسيرة بالبت في مدى صحة إجراء المصادرة على أساس حق الغنيمة .

وقد ظل قضاء الغنائم قضاءً وطنياً خالصاً حتى عام ١٩٠٧ عندما أنشأت اتفاقية لاهاي الثانية عشرة والمبرمة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٠٧ محكمة دولية للغنائم، تكون بمثابة محكمة استئنافية لأحكام المحاكم الوطنية في مسائل الغنائم. ولكن عدم تصديق الحكومة البريطانية على تصريح لندن الصادر ١٩٠٩، والذي يعتبر القانون الموضوعي الذي ستطبقه المحكمة على منازعات الغنائم، منع من قيام هذه المحكمة.

وهكذا ظلت كل دولة تملك الحرية المطلقة في تشكيل محاكم الغنائم ووضع الإجراءات أمامها، ووسائل تنفيذ أحكامها.

### وسائل القتال الجوي :

القتال الجوي هو ذلك القتال الذي يجري في الجو. وهو يتضمن كافة العمليات العسكرية التي تجرى بواسطة المركبات الفضائية بأنواعها المختلفة، والموجهة إلى العدو. ويستوى في ذلك أعمال التحليق أو المراقبة، وكذلك أعمال التحطيم.

ولم ينظم القتال الجوي بالقدر الذي رأيناه في القتال البري أو البحري وإن كانت هناك بعض المحاولات التي بذلت منذ عام ١٨٩٩، وحتى الحرب العالمية الأولى. وإن كانت لم تؤت ثمارها حتى الآن :

( أ ) ففي عام ١٨٩٩ حظرت اتفاقية لاهاي إطلاق قذائف من البالونات المرتفعة التي وصفتها لمدة خمس سنوات.

(ب) وفي عام ١٩٠٧ حظرت اتفاقية لاهاي ضرب المدن المفتوحة التي حددت أوصافها بوضوح.

(ج) أما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد شكلت لجنة من رجال القانون الدولي، أخذت على عاتقها تحديد السلاح الجوي وبيان وسائل القتال

المشروعة . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات في الفترة من ١١ ديسمبر عام ١٩٢٢ إلى ١٩ فبراير عام ١٩٢٣ ، وأعدت تقريراً عن مهمتها لم تتحقق له أية آثار فيما بعد .

وقد أهملت هذه اللجنة التمييز الذي أجرته اتفاقية لاهاي الأولى بين المدن المفتوحة ، والمدن المدافع عنها ، ووضعت بدلاً منه تمييزاً بين الأعيان العسكرية والأعيان المدنية وأجازت ضرب الأولى دون الثانية . وبالنسبة للأولى حددت بأنها تلك التي يؤدي تحطيمها الكلى أو الجزئي إلى تحقيق فائدة عسكرية خالصة مثل المصانع الحربية وخطوط المواصلات التي تستخدم في الأغراض العسكرية والمعدات العسكرية .

( د ) وقد استخدم السلاح الجوي بعد ذلك في العديد من الحروب وأثبت كفاءة وفاعلية بلا حدود ، وصار الأمر الذي يحسم المعارك حتى الآن ، مما يتطلب تغييراً في القواعد السارية وإعادة تنظيمها ، وليت البشرية تفاد مما تضمنته الشريعة الإسلامية من أحكام غراء في هذا الصدد وبصفة خاصة في بيان الأسلحة المباحة والمحرمة في القتال ، وتقدم طرفاً منه فيما يلي :

### وسائل القتال في الشريعة الإسلامية :

كانت وسائل القتال المستخدمة في العصر الإسلامي هي السهام والنبال والسيوف والتروس ، والمواقع البدائية المعروفة بالعرارات والمنجنيقات ، وكذلك عرف واستعمل حفر الخنادق وضرب الحضار ، لاسيما في المواقف الحربية الطويلة .

وكانت وسائل النقل تعتمد غالباً على الخيل وسائر الدواب في البر ، وعلى السفن في البحر ، وتبعاً لذلك كان الجيش يتألف من المشاة والفرسان والبحارة .

كما كان العرب يقاتلون على طريقة الكر والفر، وهي تنطوي على اتباع خطة مختلطة من الهجوم والتراجع، بصورة تشبه حرب العصابات اليوم وهذه أوثق في الجولة، وأمن من العرة والهزيمة.

وقد أتبع الإسلام أسلوب الزحف صفوفًا حيث ينظم بين الجند بصورة الصفوف المتماسكة وأن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص. وتطورت الأسلحة بعد ذلك وتنوعت أنواعها. لذلك صارت الجيوش تنتظم بطرق مختلفة.

ومن استعراض هذه الأسلحة يتبين لنا أنها أسلحة بدائية ولا مفر في الحروب من استخدامها.

ومع ذلك فقد بحث العديد من الفقهاء أنواعًا جدد عليهم من الأسلحة لم تكن معروفة من قبل، وهي السهام المسمومة، والمنجنيق، والعرادات وإلقاء النيران على العدو.

بحث الفقيه المالكي خليل في مختصره الشهير عن الجهاد أنه يحرم استخدام الأسلحة التي يمكن أن تنال المحارب بأضرار تتجاوز ما يمكن أن يحقق لخصمه منفعة، وبحث بالذات استخدام السهام المسمومة، أي غمس السهم في السم ثم قذف العدو به هو ذلك. مثل هذا العمل لا يتفق مع التعاليم الإسلامية التي تمنع الإسراف في القتل: ﴿ومن قتل مظلوماً، فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف القتل إنه كان منصوراً﴾ [الإسراء: 3].

كذلك بحث الفقهاء مسألة حرق العدو، وكان الرسول يريد معاقبة من اشتد في العداة للإسلام وقتل الأبرياء المسلمين، وأمر بعض جنوده بذلك، ولكنه نهاهم عنه - قبل أن يرحلوا للقتال - وذكر لهم أنه لا يعذب بالنار إلا رب النار.

(1) الإسراء: 3.

بل إن المنجنيق نظرا لما كان يتبعه من إحراق وتدمير فحظر العديد من الفقهاء استخدامه ، وأجازوه فقط للضرورات الحربية ، وفي حالة عدم التمكن من العدو إلا به<sup>(١)</sup> .

وقياسا على ذلك نستطيع أن نقول بتحريم كافة أنواع الأسلحة التي تنطوي على العدوان والإسراف الذي تمنعهما الشريعة . خاصة الأسلحة الحارقة كالقنابل والنابالم وغيرها من هذه الأنواع .

وفي ضوء الأحكام الإسلامية الخاصة بوسائل القتال وأسلحته تستطيع أن تثبت حكم الإسلام في هذه الصور :

#### ١ - القتال بالتجويع أو التعطيش ،

كذلك يمتنع قتل الأعداء بالتجويع أو التعطيش ، حتى إذا كان الأعداء يفعلون ذلك .

وقد وقع في أيدي صلاح الدين الأيوبي عدد كبير من الأسرى عند استرداده بيت المقدس وتبين له أنه لن يستطيع إطعامهم ، فما كان منه إلا أن أطلق سراحهم ، بدلا من أن يميتهم جوعاً ، ومع ذلك فقد تجمعوا عليه وقاتلوه بعد أن أطلق سراحهم ، وما ندم صلاح الدين لأنه يرضى أن يقتلهم في الميدان من أن يقتلهم عطشا وجوعا ، لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك .

وقد كانت المقارنة بين هذا الفعل . والفعل الذي قام به أحد القواد الفرنجة الذين كانوا يحاربون صلاح الدين ويدعى - ريتشارد قلب الأسد - مقارنة بين عمل بربرى وعمل نبيل شريف ، ماذا فعل ريتشارد . لقد أعطى عهدا لثلاثة آلاف مسلم ألا يقتلهم إذا استسلموا ، فلما استسلموا قتلهم جميعاً . لقد أبصر صلاح الدين الهوة السحيقة بين تفكير الرجل المتمدين وعواطفه ، وتفكير الرجل المتوحش ونزواته .

(١) راجع «الإكليل في مختصر خليل» لمحمد الأمير ، القاهرة ١٩٢١هـ ص ١٠٣ ، كتاب الجهاد للطبري ص ٣ .

٢ - القتل غدرا ،

كذلك يمنع الإسلام الغدر والحروب، وهنا فإن التمييز بين الحيلة والخديعة المعروفة فى القانون الدولى الإنسانى نجد لها أصلا فى المبادئ الإسلامية، فالخديعة بهذا المفهوم غير جائزة، أما الحيلة للتغلب على الخصم فهى جائزة .

وفى ذلك يقول الإمام النووى إن العلماء اتفقوا على جواز خدع الكفار فى الحرب كلما أمكن ذلك إلا أن يكون هناك نقض عهد أو أمان فلا يجوز والقرآن الكريم صريح فى ذلك ﴿ إلا على قوم بينكم وبينه ميثاق ﴾ . ﴿ ولا تقصوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ﴾ .

لذا كلف الرسول ﷺ نعيم بن مسعود بأن يخذل عنه الأعداء وكان مسلماً حديثا استطاع أن يوقع الشك بين قريش وبنى قريظة، مما كان له أثره على كسب المسلمين للحرب<sup>(١)</sup> .

كذلك يمنع الإسلام الإبادة الجماعية . يقول - سبحانه وتعالى - :

﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ﴾ .

ويقول أيضا : ﴿ ولا تزرر وازرة وزر أخرى ﴾ .



(١) راجع الدراسة القديمة التى أعدها الدكتور محمد طلعت الغنيمى للندوة الأولى بعنوان «نظرة عامة فى القانون الدولى الإنسانى الإسلامى» ص ٣٨ وما بعدها .